Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 12 (2024) • P: 62 - 49
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The Contribution of Agricultural Activities to Rural Development in Upper Saiss and the Challenges to its Sustainability: A Case Study of the Matmata and Bouhlo Municipalities (Taza Province, Morocco) during the Period 2020-2024

Ms. Fatima Ghmimed, Mr. Mohamed El-Fazziki, Dr. Jaouad El-Bazoui*, Dr. Abdelouahed Bouberria
Multidisciplinary Faculty \ Taza | Sidi Mohamed Bno Abdilah University | Morocco

Received: 24/09/2024
Revised: 09/10/2024
Accepted: 20/10/2024
Published: 30/12/2024

* Corresponding author: bazwijawad@gmail.com

Citation: Ghmimed, F., El-Fazziki, M., El-Bazoui, J., & Bouberria, A. (2024). The Contribution of Agricultural Activities to Rural Development in Upper Saiss and the Challenges to its Sustainability: A Case Study of the Matmata and Bouhlo Municipalities (Taza Province, Morocco) during the Period 2020-2024. *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(12), 49 – 62. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R270924

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Activities to rural development in the Upper Saiss region, focusing on the sustainability challenges, through a case study of the Matmata and Bouhlo municipalities during the period 2020-2024. The study employed a descriptive geographical approach, utilizing field data collection and analysis. Results indicate that agricultural activities, particularly cereal cultivation and livestock breeding, play a crucial role in improving household incomes, with 66% of households in Matmata and 42% in Bouhlo relying primarily on agriculture for their livelihoods. However, the sector faces significant challenges, including climatic fluctuations, weak infrastructure, and fragmented land ownership. The findings also reveal that the limited irrigated areas—only 6% in Matmata and 13% in Bouhlo—hamper productivity improvement. The study recommends enhancing irrigation techniques, promoting agricultural cooperatives, and simplifying land tenure processes to develop the sector and ensure its sustainability.

Keywords: Agricultural activities, rural development, Upper Saiss, climatic challenges, land ownership, cooperatives.

مساهمة الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية بسايس الأعلى وتحديات استدامتها: دراسة حالة جماعتي مطماطة وبوحلو (إقليم تازة، المغرب) خلال الفترة 2020 – 2024

أ. فاطمة غميمض, أ. محمد الفزيقي, الدكتور/ جواد البزوي*, الدكتور/ عبد الواحد بوبرية
الكلية متعددة التخصصات / تازة | جامعة سيدي محمد بن عبد الله | المغرب

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية بمنطقة سايس الأعلى، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استدامتها، وذلك من خلال دراسة حالة لجماعتي مطماطة وبوحلو خلال الفترة 2020-2024. تم استخدام منهج جغرافي وصفي يعتمد على جمع البيانات الميدانية وتحليلها. أشارت النتائج إلى أن الأنشطة الفلاحية، وبالأخص زراعة الحبوب وتربية الماشية، تسهم بشكل كبير في توفير دخل للأسر القروية، حيث يعتمد 66% من سكان جماعة مطماطة و42% من سكان جماعة بوحلو على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ومع ذلك، تواجه هذه الأنشطة تحديات متعددة، بما في ذلك التقلبات المناخية، ضعف البنية التحتية، وتشتت الملكيات العقارية. أظهرت النتائج أن انخفاض المساحات المسقية إلى 6% في مطماطة و13% في بوحلو يمثل عائقًا أمام تحسين الإنتاجية. توصي الدراسة بتعزيز تقنيات السقي، دعم التعاونيات الفلاحية، وتبسيط الإجراءات العقارية لتطوير القطاع وتحقيق استدامة أفضل.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة الفلاحية، التنمية القروية، سايس الأعلى، التقلبات المناخية، الملكيات العقارية، التعاونيات.

مقدمة:

تعد الأنشطة الفلاحية في المغرب أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق القروية. فهي تمثل دعامة هامة للاقتصاد الوطني، نظراً لما تساهم به في تأمين الغذاء، توفير فرص الشغل، والمحافظة على التوازن الاجتماعي في الأوساط الريفية. في هذا السياق، تعتبر منطقة سايس الأعلى مثالًا بارزًا على المجتمعات التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على الأنشطة الفلاحية التقليدية. يمتاز هذا المجال الطبيعي بتضاريسه المنبسطة، مساحاته الزراعية الشاسعة، وموارده المائية الوفيرة مثل واد إيناون وسد إدريس الأول، التي تشكل مجتمعة بيئة مواتية لممارسة الأنشطة الفلاحة.

ورغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، إلا أن الفلاحة الممارسة من طرف السكان تبقى في غالبيتها تقليدية، تعتمد على زراعة الحبوب وغراسة الأشجار المثمرة وتربية المواشي والنحل. وعلى الرغم من تنوع هذه الأنشطة، إلا أن ضعف مردوديتها يظل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، خاصة في ظل التقلبات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. ونظرًا لأهمية القطاع الفلاحي في حياة السكان، تبنت الدولة المغربية سياسات تهدف إلى تحديث الفلاحة المحلية وتحسين دخل الفلاحين الصغار. غير أن هذه الجهود تواجه تحديات معقدة تتراوح بين العوامل المناخية، الاجتماعية، والسياسية، مما يبطئ من عملية الانتقال إلى قطاع فلاحي أكثر حداثة وإنتاجية.

إشكالية الدراسة:

تشكل الأنشطة الفلاحية في منطقة سايس الأعلى، وخصوصًا في جماعتي مطماطة وبوحلو، ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي وتساهم في تحقيق التنمية القروية. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على استدامتها وفعاليتها في تحسين الظروف المعيشية للسكان. تنحصر هذه التحديات في عدة جوانب، من بينها التقلبات المناخية التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وتعقد النظام العقاري الذي يتسم بتشتت الملكيات، بالإضافة إلى ضعف انخراط الفلاحين في التنظيمات المهنية مثل التعاونيات، مما يحد من قدرتهم على زيادة الإنتاجية والاستفادة من الدعم الحكومي.

يتمثل الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل مدى إسهام الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية بمنطقة سايس الأعلى، مع التركيز على العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مردودية هذه الأنشطة. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تعيق تطوير القطاع الفلاحي في المنطقة، مع استعراض إمكانيات تحسين استدامة هذه الأنشطة من خلال تبني استراتيجيات فعالة تعزز من مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية هذه الدراسة من اعتبار الأنشطة الفلاحية ركيزة اقتصادية أساسية في منطقة سايس الأعلى، حيث تتوافر المقومات اللازمة لتنميتها واستدامتها، بغية تحقيق التنمية القروية المنشودة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن الأنشطة الفلاحية في منطقة سايس الأعلى، من خلال تسليط الضوء على طبيعة هذه الأنشطة ومساهمتها في تحسين مستوى دخل السكان المحليين. كما تهدف إلى تحديد التحديات والإكراهات التي تعوق تطوير هذه الأنشطة، سواء كانت متعلقة بالتقلبات المناخية أو التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مع اقتراح حلول وآليات لتثمين المنتوجات الفلاحية وتعزيز مردوديتها من أجل تحقيق تنمية قروية مستدامة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الجغرافي الوصفي**، والذي يهدف إلى تحليل دور الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية بمنطقة سايس الأعلى (جماعتي مطماطة وبوحلو) خلال الفترة 2020-2024. تم جمع البيانات من خلال استبيانات ميدانية ومقابلات مع سكان المنطقة، بالإضافة إلى المعاينة المباشرة للأنشطة الفلاحية المزاولة. وقد تم استخدام **المقاربة النسقية** لتحليل العلاقة بين مختلف العوامل الطبيعية، الاجتماعية، والاقتصادية المؤثرة على القطاع الفلاحي.

طرق التحليل الإحصائي:

بالنسبة لتحليل البيانات، تم الاعتماد على التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام النسب المئوية والجداول لتوضيح توزيع السكان حسب الأنشطة الفلاحية، ومقارنة المردودية بين جماعتي مطماطة وبوحلو. كما تم استخدام المبيانات لتوضيح مستويات الدخل، وعدد رؤوس الماشية، ونسب الاعتماد على الأنشطة الفلاحية. هذه الأساليب الإحصائية البسيطة مكنت من تقديم صورة واضحة عن الحالة الراهنة للأنشطة الفلاحية في المنطقة.

ورغم استخدام هذه الأساليب الإحصائية، فإن طبيعة البحث نوعية بشكل رئيسي، حيث ركزنا على تحليل البيانات النوعية المجمعة من المقابلات والملاحظات الميدانية لتحديد التحديات والفرص المتعلقة بالقطاع الفلاحي. ومع ذلك، تم تعزيز البحث ببعض البيانات الكمية لتحليل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمردودية الأنشطة الفلاحية.

المصداقية والثبات:

لضمان مصداقية وثبات النتائج، تم اتباع عدة خطوات منهجية. أولاً، تم التحقق من صحة البيانات المجمعة من خلال مقارنتها مع التقارير الرسمية الصادرة عن المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة والمندوبية السامية للتخطيط. كما تم الاعتماد على تقنيات المثلثية في جمع البيانات، بحيث تم التأكد من المعلومات من خلال استخدام عدة مصادر (استبيانات، مقابلات، ومعاينة ميدانية) لضمان دقة النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام عينات عشوائية من السكان لضمان تمثيل شريحة واسعة من الفلاحين في المنطقة.

الدراسات السابقة:

عرف موضوع الأنشطة الفلاحية والتنمية القروية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الأكاديمية، لا سيما في المناطق التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. في هذا السياق، أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين الفلاحة والتنمية القروية، مع التركيز على التحديات التي تواجه استدامة هذه الأنشطة.

أظهرت دراسة Benabderrazik et al. (2019) أن التغيرات المناخية والتقلبات في هطول الأمطار تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية الأنشطة الفلاحية في المغرب، مشيرًا إلى أن الزراعة تعتمد بشكل كبير على الأمطار، مما يجعل هذه المناطق الريفية عرضة لتقلبات مناخية تؤثر سلبًا على الإنتاج. كما تناولت دراسة Kadi (2020) تأثيرات التغير المناخي على المردودية الزراعية في المغرب، مبيّنة أن الاعتماد الكبير على الموارد المائية التقليدية يفرض تحديات كبيرة على استدامة القطاع الفلاحي.

من جانب آخر، ركزت دراسة Clément (2016) على النظم الزراعية التقليدية في المغرب، مشيرة إلى أن هذه النظم لا تزال معتمدة بشكل كبير على وسائل تقليدية في الإنتاج، مما يقلل من فاعليتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية والبيئية الحديثة. كما أكدت دراسة Zaouaq (2020) على أهمية المعارف الفلاحية التقليدية في التكيف مع التغيرات المناخية، حيث يمكن لتلك المعارف أن تسهم في إيجاد حلول محلية للتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي.

تطرقت دراسة Akasbi (2011) إلى تحليل السياسات الزراعية في المغرب، مع التركيز على "مخطط المغرب الأخضر" الذي يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي عبر دعم الفلاحين الصغار وتحسين الإنتاجية. ورغم أن هذا المخطط قد أظهر بعض النجاح في المناطق المسقية، إلا أن الدراسات تشير إلى أن المناطق القروية النائية ما زالت تواجه صعوبات في تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه البرامج التنموية.

بناءً على هذه الدراسات، تسعى دراستنا إلى تقديم تحليل معمق لحالة الأنشطة الفلاحية في منطقة سايس الأعلى، والتركيز على التحديات الخاصة التي تواجهها، مع تقديم استراتيجيات ممكنة لتعزيز الإنتاجية واستدامة هذه الأنشطة.

1. الإطار الترابي وخصائص نشاط الساكنة عاملان رئيسيان في الدينامية الفلاحية بمجال الدراسة

يعتبر الإطار الترابي وخصائص نشاط الساكنة عاملان حاسمان في الدينامية الفلاحية بجماعتي بوحلو ومطماطة. فارتباطا بالإطار الترابي فإن الجماعتان موضوع الدراسة تنفردان بموقع جغرافي ذوا خصائص طبيعية متميزة، إذ ينتمي لوحدة جغرافية انتقالية تعرف بسايس الأعلى، يغلب عليها الطابع الحوضي، إذ تتميز بسيادة التضاريس الهضبية والمنخفضات، التي توفر مساحات شاسعة ذي تربة خصبة صالحة للاستغلال الفلاحي؛ تؤهلها أن تكونا منطقيتين فلاحيتين بامتياز. إلى جانب ذلك، تتوفر الجماعتين على فرشة مائية مهمة سطحية وجوفية، إذ يتخللها مجرى مائي رئيسي يتمثل في واد إيناون، وسد ادريس الأول الذي شيد سنة 1973، وتتميز هاتين الجماعتين بمناخ حار صيفاً وبارد شتاءً، مع اختلاف في معدل التساقطات المطرية السنوية؛ إذ يصل هذا المعدل في جماعة مطماطة إلى حوالي 680 ملم، بينما يسجل في جماعة بوحلو حوالي 460 ملم. هذه الظروف الطبيعية تجعل المنطقة مؤهلة لأن تكون قاعدة فلاحية رائدة، وركيزة رئيسية للتنمية الترابية المحلية.

يقع المجال المدروس في الجنوب الغربي لمدينة تازة. وتُحدان من الشمال بالجماعة الترابية عين لكدح، ومن الشرق بواد أمليل، ومن الجنوب بجماعات بوشفاعة، صميعة، تاهلة، وآيت سغروشن، بينما تحدهما جماعة أولاد عياد من الغرب. وينتمي إداريا لإقليم تازة الواقع في المنطقة الشمالية الشرقية للمملكة، التابع إلى جهة فاس مكناس. ويمتد المجال على مساحة 246 كلم²، منها 148 كلم² لجماعة مطماطة، و98 كلم² لجماعة بوحلو. وقد تم إحداثهما سنة 1992 في إطار التعديل الإداري الذي شمل الإقليم. والخريطة رقم 01 تبرز التقطيع الترابي الحالي للجماعتين وتوطينهما على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية.

الخريطة رقم 01: التقطيع الترابي للمجال المدروس وطنيا، جهويا و إقليميا

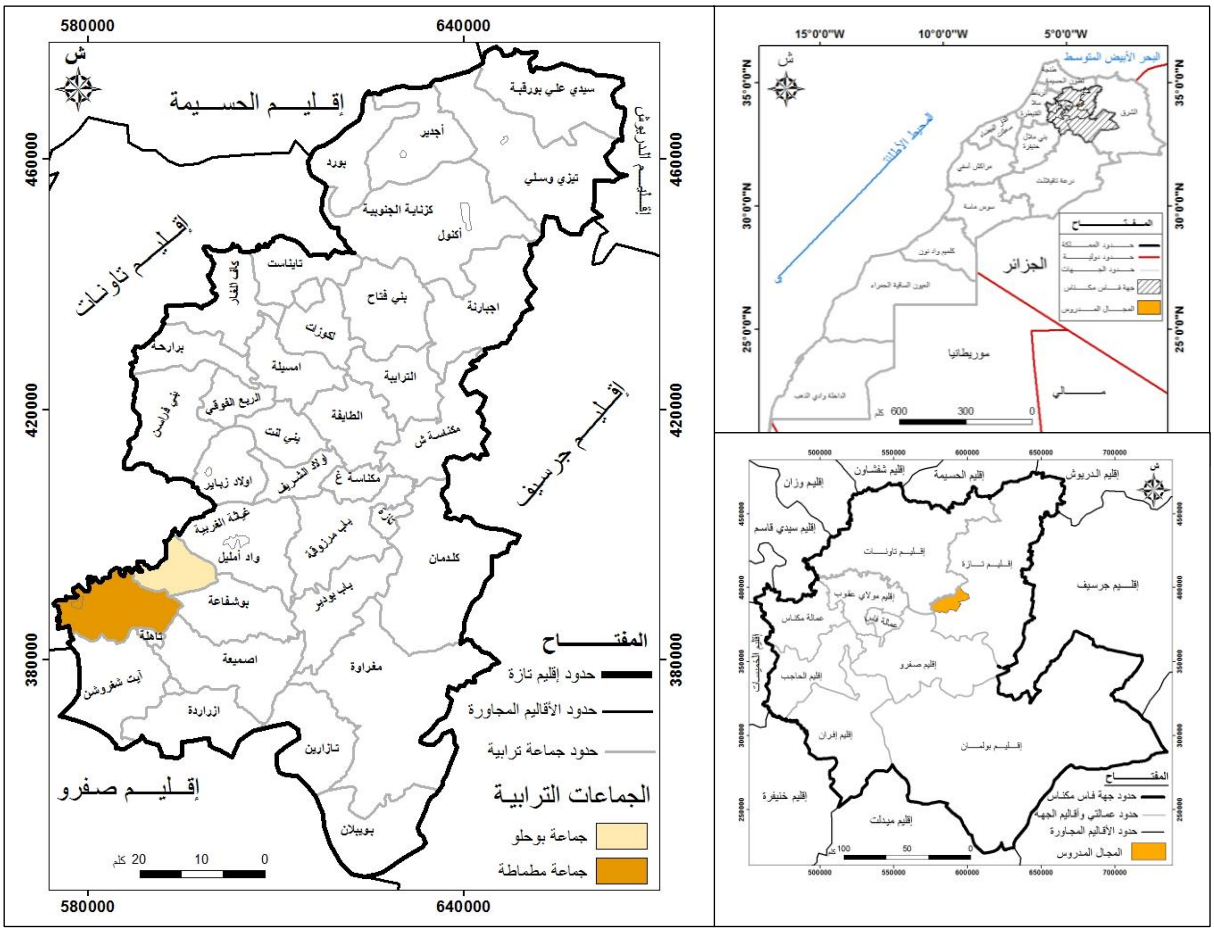

المصدر: وثائق وزارة الداخلية، بتصرف.

وفي هذا الصدد، فقد مثلت هذه الظروف الطبيعية من تضاريس ومناخ وفرشة مائية مرتكزا هاما في تعزيز استقرار المجموعات البشرية، ودعم ممارسة الأنشطة الفلاحية على مر الزمن بهذا المجال. إذ لعبت الأنشطة الفلاحية بتعددها وتنوعها دورا مهما في الحفاظ على الوزن الديموغرافي لهاتين الجماعتين الترابيتين خلال العقود الأخيرة، كما يظهر في الجدول 01.

الجدول رقم 01: تطور الساكنة ونسب النمو بالمجال المدروس بين سنتي 1994 و2014 بالنسمة

الجماعة	ساكنة 1994	ساكنة 2004	تطور الساكنة ما بين 1994-2004	ساكنة 2014	تطور الساكنة ما بين 2004-2014
بوحلو	9216	8258	-1, 1	8748	0,6
مطماطة	11964	11874	-0, 1	11928	0,04

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة سنة 2024، بتصرف.

يتبين من خلال الجدول رقم 1، أن ساكنة الجماعتين الترابيتين لبوحلو ومطماطة عرفت تطورا طفيفا ومتذبذبا بين سنتي 1994 و2014، فخلال الفترة البيإحصائية 1994 و2004 شهدا تراجعا طفيفا في عدد السكان، فبالنسبة لجماعة مطماطة، انخفض العدد من 11964 نسمة في سنة 1994 إلى 11874 نسمة في سنة 2004، بمعدل نمو سلبي قدره (0,1-%). وفي نفس المنوال تراجعت ساكنة جماعة بوحلو من 9216 نسمة إلى 8258 نسمة خلال نفس الفترة، بمعدل نمو سلبي قدره (1,1-%).

غير أن الإحصاء الرسمي لسنة 2014 أظهر ارتفاعاً طفيفاً في عدد سكان الجماعتين، حيث وصل عدد ساكنة جماعة مطماطة إلى 11928 نسمة، بمعدل نمو سنوي بلغ (0,04%). كما ارتفع عدد سكان جماعة بوحلو إلى 8748 نسمة، بمعدل نمو قدره (0,6%). هذا التطور يشير إلى ارتفاع طفيف في الدينامية الديمغرافية بعد فترة من التراجع. فهذا التوازن النسبي في عدد السكان بين سنوات 1994 و2004 و2014 يشير إلى ارتباط ساكنة الجماعتين بمجالها الترابي خاصة الفئة التي تمارس الأنشطة الفلاحية.

وفي ظل المؤهلات الطبيعية الهامة التي تمتاز بها الجماعتين موضوع الدراسة مثل الأراضي الزراعية، الموارد المائية، والتربة الجيدة، فإن معظم الأسر تعتمد على الأنشطة الفلاحية كركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، إذ تبقى المنفذ الرئيسي لتوفير فرص الشغل ومحاربة الفقر. وفي هذا الإطار نجد هيمنة الأنشطة الفلاحية على الانتماء المهني لأرباب الأسر مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية المزاولة، كما هو مبين في الجدول رقم 02.

جدول رقم 02: توزيع الانتماء المهني الرئيسي والموازي لأرباب الأسر بالمجال المدروس سنة 2024 ب (%)

الجماعة	النشاط الرئيسي		النشاط الموازي	
	الفلاحة	آخر	الفلاحة	آخر
بوحلو	%42	%58	%50	%23
مطماطة	%66	%34	%30	%45

المصدر: نتائج العمل الميداني سنة 2024، بتصرف.

يظهر من خلال الجدول رقم 2، أن القطاع الفلاحي يسيطر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان المجال المدروس، رغم وجود تفاوت ملحوظ بين جماعتي مطماطة وبوحلو. ففي جماعة مطماطة، يعتمد حوالي 66% من أرباب الأسر على الأنشطة الفلاحية كمصدر رئيسي لتلبية احتياجاتهم اليومية، بينما يتوجه 34% منهم إلى مهن أخرى. في المقابل، في جماعة بوحلو، يعتمد حوالي 42% من أرباب الأسر على الأنشطة الفلاحية بشكل أساسي، بينما تعتمد النسبة المتبقية على أنشطة أخرى كمصدر رئيسي للدخل.

يرجع هذا التباين بين الجماعتين إلى عوامل متعددة، من أبرزها تفاوت المساحات الزراعية بينهما، حيث تتوفر جماعة مطماطة على مساحات زراعية أكبر مقارنة بجماعة بوحلو. كما أن قرب جماعة بوحلو من الجماعة الحضرية واد أمليل يوفر لسكانها فرص عمل خارج القطاع الفلاحي، خصوصًا في مقالع الحجر الصناعي الموجودة بالقرب منها.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن الأسر التي لا تعتمد بشكل رئيسي على الأنشطة الفلاحية تميل إلى مزاوجة نشاطها الأساسي بممارسة الأنشطة الفلاحية كنشاط مكمل، بهدف تغطية احتياجاتها الأساسية وضمان مستوى معيشي أفضل. وفقًا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(Conseil Économique, Social et Environnemental, 2016)، يُعتبر القطاع الفلاحي في المغرب من المحركات الأساسية للتنمية القروية، حيث يشكل مصدر دخل مهم لأكثر من 70% من سكان المناطق القروية. هذا الأمر يعزز تحليلنا ويؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في محاربة البطالة والفقر في هاتين الجماعتين، مما يبرز دوره الحيوي في تعزيز استقرار السكان وتنمية المنطقة.

2. تنوع الأنشطة الفلاحية للساكنة يتقدمها النشاط الزراعي

يشهد القطاع الفلاحي في قرى سايس الأعلى تنوعا في الأنشطة الفلاحية المزاولة من قبل السكان، إذ تنتشر زراعة الحبوب والخضر وتربية المواشي والدواجن وتربية النحل وغراسة الأشجار المثمرة...، ويتضح ذلك جليا بجماعتي بوحلو ومطماطة. وتبقى هذه الأنشطة المزاولة رهينة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر والظروف الطبيعية، حيث يشكلان عاملا حاسما في طبيعة الأنشطة الفلاحية المزاولة، إذ غالبية الأسر تلجأ إلى الأنشطة الفلاحية غير المكلفة ماديا، والتي تعيش تحت رحمة التساقطات المطرية، ولا تتطلب تجهيزا هيدروفلاحيا للإنتاج.

1.2. هيمنة زراعات الحبوب والخضروات على المشهد الزراعي بالمجال المدروس

تعد الأنشطة الزراعية بجماعتي بوحلو ومطماطة الركيزة الأساسية في الإنتاج الفلاحي، حيث تلعب دورا سوسيو اقتصاديا أساسيا في إطار استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتشغيل ومحاربة الفقر. فهي تعتبر مصدر عيش الغالبية العظمى من الأسر. وتشغل زراعات الحبوب النسبة الأكبر من المساحات الصالحة للزراعة ثم تليها الخضروات، كما هو مبين في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب أنواع المزروعات المزاولة بالمجال المدروس ب (%)

المزروعات / الجماعة	الحبوب	القطاني	الخضروات	الزراعات العلفية	زراعات البقول	الأشجار المثمرة
بوحلو	70	-	7,96	1,16	4,63	18
مطماطة	64,2	1,65	9,09	1,85	-	11,75

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة سنة 2024، بتصرف.

يتضح من خلال الجدول رقم 3، أن زراعة الحبوب تغطي حوالي 64% من مجموع مساحات الحيازات الفلاحية المستغلة بالمجال المدروس، يهيمن عليا القمح ثم الشعير، وتغطي الأشجار المثمرة حوالي 18% من المساحات الصالحة للزراعة بجماعة بوحلو و11,75%

بجماعة مطماطة. أما باقي الزراعات الأخرى، مثل القطاني والخضراوات والزراعات العلفية، فتظل محدودة وضعيفة الحضور في هاتين الجماعتين.

يمكن تفسير التركيز الكبير لسكان الجماعتين موضوع الدراسة على زراعة الحبوب من خلال مجموعة من العوامل المختلفة. أولاً، تتماشى زراعة الحبوب مع الظروف المناخية السائدة في المنطقة، حيث تتسم هذه الظروف بتأخر الأمطار ونقصها في السنوات الأخيرة. هذا التكيف المناخي يجعل زراعة الحبوب الخيار الأنسب، إذ تتطلب موارد مائية أقل مقارنة ببعض الزراعات الأخرى التي تتأثر بشكل أكبر بالتغيرات المناخية. وفقًا لدراسة أجراها(Leveau et al. 2017)، فإن زراعة الحبوب تُعد من الزراعات الأكثر مقاومة للجفاف وملائمة للمناطق ذات المناخات الجافة والمتقلبة (Leveau et al. 2017). ثانياً، تُعتبر زراعة الحبوب من الزراعات التي لا تستلزم جهداً كبيراً ولا تتطلب استثمارات مالية مرتفعة، مما يجعلها مفضلة بين الفلاحين مقارنة ببعض الزراعات الأخرى التي تتطلب نفقات أعلى سواء في مراحل الزراعة أو الإنتاج. هذا التوجه نحو زراعة الحبوب يعكس أيضاً تمسك السكان بالنظام الزراعي التقليدي المتوارث في المنطقة، الذي يضمن لهم استقراراً غذائياً بأقل تكاليف ممكنة (Clément, 2016).

إلى جانب الأنشطة الزراعية، يسعى السكان إلى تلبية احتياجاتهم الغذائية عبر زراعة الأشجار المثمرة، ولا سيما الزيتون، بالإضافة إلى بعض أنواع الخضروات والفواكه التي تُزرع بالقرب من سد إدريس الأول ووادي إيناون. رغم ذلك، فإن إنتاجية هذه الزراعات غالباً ما تكون غير كافية لتسويقها بشكل واسع وتحقيق عائدات مالية كبيرة، حيث تقتصر في معظم المواسم الفلاحية على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية الصالحة لا يتم استغلاله طوال العام، وذلك لعدة أسباب تختلف من أسرة لأخرى، من أبرزها عدم توفر الموارد المالية الكافية لاستغلال هذه الأراضي، فضلاً عن عجز بعض الأسر عن استغلال كافة الأراضي نتيجة تقدمهم في السن وهجرة أبنائهم.

صورة رقم 01: مشاهد لزراعة الحبوب والقطاني والأشجار المثمرة بجماعتي بوحلو ومطماطة

المصدر: تصوير فاطمة غميمض سنة 2024.

2.2. تربية الماشية: نشاط فلاحي مكمل للزراعة لتحسين دخل الأسر

يعتبر قطاع تربية الماشية في مجال الدراسة ذا أهمية كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُعد نشاطاً مكملاً للزراعة ويساهم بشكل ملموس في تحسين دخل العديد من الأسر، بفضل العائدات المالية التي يوفرها. وفي بعض الحالات، تُعد تربية الماشية مصدراً أساسياً للدخل، خاصة للفلاحين الذين يمتلكون حظائر لتربية مختلف أصناف الماشية خاصة تربية البقر وتربية المعز وتربية الغنم، التي تشكل الأنواع الأكثر انتشاراً بجماعتي بوحلو ومطماطة، كما هو مبين في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: توزيع قطيع الماشية بالمجال المدروس سنة 2024 بالرؤوس

القطيع / الجماعة	الأبقار		الأغنام		الماعز	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بوحلو	949	%21	7993		%79	
مطماطة	2127	%4	17719	%77	4232	%19

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة سنة 2024، بتصرف.

يتضح من خلال الجدول رقم 4، أن سكان جماعتي بوحلو ومطماطة يعتمدون بشكل كبير على تربية الماشية، حيث يصل عدد رؤوس الماشية إلى حوالي 33,020 رأس، موزعة بشكل متفاوت بين الجماعتين. تستأثر جماعة مطماطة بنسبة 73% من إجمالي القطيع، مما

يعكس تفوقها في هذا النشاط الفلاحي. تُشكل تربية الغنم والمعز الجزء الأكبر من القطيع بنسبة 90% من مجموع الماشية في المنطقة، بإجمالي 29,944 رأس، في حين يبلغ عدد رؤوس البقر 3,076 رأس فقط. التوزيع يختلف بين الجماعتين، حيث تحتضن جماعة مطماطة 21,951 رأس من الغنم والمعز و2,127 رأس من البقر، بينما تقتصر جماعة بوحلو على 7,993 رأس من الغنم والمعز و949 رأس من البقر.

يمكن تفسير هذا الاختلاف بعدة عوامل، من أبرزها التفاوت في عدد السكان والأسر بين الجماعتين، حيث تتميز جماعة مطماطة بكثافة سكانية أعلى، مما يؤدي إلى انتشار أكبر للأنشطة الفلاحية فيها. كما أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية المزاولة تساهم في هذا التفاوت، إذ تهيمن الفلاحة بشكل واضح في جماعة مطماطة، على عكس جماعة بوحلو. بالإضافة إلى ذلك، يُفضل السكان تربية الغنم والمعز على الأبقار نظراً لانخفاض التكاليف المرتبطة بها، حيث يعتمدون في الغالب على الرعي الطبيعي. في المقابل، تتطلب تربية الأبقار استثمارات أكبر في الأعلاف المركبة، مما يرفع التكاليف المالية ويجعلها أقل تفضيلاً لدى الفلاحين، الذين يفضلون تربية الغنم والمعز لتكاليفها المنخفضة وسهولة تدبيرها.

صورة رقم 02: مشهد لتربية الأغنام بالمجال المدروس

المصدر: تصوير فاطمة غميمض سنة 2024.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن قطاع تربية الماشية في هذا المجال الترابي يشهد تراجعاً ملحوظاً في الإقبال. يُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى توالي سنوات الجفاف، مما يجعل من الصعب على غالبية الأسر الاستمرار في تربية هذه الأنواع من الماشية خلال فترات الجفاف، إذ ترتفع التكاليف العلفية المطلوبة بشكل كبير، وهو ما تعجز العديد من الأسر عن توفيره. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المساحات المخصصة للزراعة والرعي تراجعاً بسبب التوسع في غرس أشجار الزيتون ضمن إطار مشروع "مخطط المغرب الأخضر"، مما قلل من الأراضي المتاحة للرعي. علاوة على ذلك، أدت هجرة الشباب، الذين كانوا يشكلون اليد العاملة الرئيسية في تربية الماشية وأعمال الرعي، إلى تفاقم هذا الوضع، حيث أصبحت الأسر تعتمد بشكل أكبر على الأجيال الأكبر سناً، مما يقلل من قدرة هذه الأسر على الحفاظ على هذا النشاط الحيوي.

3.2. ضعف مردودية الأنشطة الفلاحية البديلة في جماعتي بوحلو ومطماطة: تربية الدواجن والنحل كنموذج"

في ظل ضعف مردودية الأنشطة الفلاحية المزاولة من قبل ساكنة جماعتي بوحلو ومطماطة، تلجأ الساكنة إلى تبني أنشطة فلاحية أخرى مثل تربية الدواجن وتربية النحل، إلا أن هذه الأنشطة تبقى ذات تأثير محدود على الاقتصاد المحلي .تربية الدواجن، التي تتم غالباً بطرق تقليدية، لا تتعدى نطاق تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث تعتمد الأسر على تربية الدواجن لتوفير احتياجاتها الغذائية دون السعي لتحقيق عوائد مالية كبيرة.

أما بالنسبة إلى تربية النحل، فهي نشاط آخر تتجه إليه بعض الأسر حسب إمكانياتها، إلا أن هذا النشاط محدود الانتشار ويتطلب دعماً مستمراً خلال مراحل الإنتاج المختلفة لضمان استمراريته. فالمعوقات مثل نقص الخبرة والموارد تحول دون توسع هذا النشاط بشكل ملحوظ بين السكان.

ورغم وجود برامج تنموية، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي دعمت تربية الماشية وخلايا النحل، وأيضاً مخطط المغرب الأخضر الذي ركز على تطوير زراعة الحبوب وتحسين الإنتاج الزراعي، تبقى مردودية هذه الأنشطة ضعيفة وغير كافية لتلبية حاجيات الأسر بشكل مستدام. يشير ذلك إلى ضرورة تحسين تقنيات الإنتاج وتوفير دعم أكبر لهذه الأنشطة الفلاحية لتخفيف الضغط على الأسر الريفية التي تعتمد على هذه الموارد لتأمين معيشتها.

صورة رقم 03: مشهد لتربية خلايا النحل بالمجال المدروس

المصدر: تصوير فاطمة غميمض سنة 2024.

3. مخطط المغرب الأخضر دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية القروية بالمجال المدروس

يحظى القطاع الفلاحي بأولوية في جل مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. باعتباره دعامة أساسية لتنمية شاملة ومندمجة. وتعكس هذه الأولوية بشكل كبير تطلعات مخطط المغرب الأخضر، الذي يكرس هيمنة هذا القطاع على غيره من القطاعات وتجعل منه قاطرة للتنمية في المغرب. وتأتي هذه الاستراتيجية من أجل مواجهة التحديات الكبرى التي يواجهها العالم القروي، والتي جعلت الفلاحة بالمغرب الحلقة الأضعف في سلسلة الاقتصاد الوطني (أحمد مهدان، 2014، ص 241). ويهدف هذا المخطط إلى دعم المنتجات المحلية وتعزيزها ضمن إطار اقتصادي محلي يعتمد على مبادئ التضامن والتكافل.

أعطيت انطلاقة هذا البرنامج سنة 2008 من خلال دعامتين: دعامة الفلاحة العصرية تستجيب لمتطلبات السوق، وذلك من خلال انخراط القطاع الخاص في استثمارات جديدة ومنصفة، ودعامة الفلاحة التضامنية التي ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار، وجاء تنزيل هذا المخطط على أرض الواقع عبر مجموعة من المخططات الجهوية، التي شكلت خريطة الطريق الجهوية لحصر الأهداف المحددة في تنمية مختلف السلاسل الفلاحية. (Akssbi N, 2011, P 21).

وقد استهدف هذا المخطط العديد من المجالات البورية والجبلية. وكان لجماعتي بوحلو ومطماطة نصيب من مشاريع هذا المخطط، من خلال دعامته الثانية التي تهدف إلى تعزيز القيمة الاقتصادية للموارد المحلية، ومكافحة الفقر عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار، وذلك عبر دعم سلاسل الإنتاج والتجهيز الهيدروفلاحي، إضافة إلى استبدال زراعة الحبوب بغراسة أشجار الزيتون، لكن هذه التدخلات لم تكن بالشكل المكثف والانتشار الواسع، كما هو مبين في الجدول رقم 05.

الجدول رقم 05: تدخلات مشروع مخطط المغرب لدعم الأنشطة الفلاحية بالمجال المدروس

المشروع / الجماعة	تربية النحل	التجهيز الهيدروفلاحي	غراسة الأشجار المثمرة
مطماطة	00	245 هكتار	00
بوحلو	136 سلسلة	28 هكتار	739 هكتار

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة سنة 2024.

يتضح من خلال الجدول رقم 5، أن تدخلات مخطط المغرب الأخضر، ضمن إطار دعامة الفلاحة التضامنية، كانت محدودة وانتقائية في جماعتي بوحلو ومطماطة. كان المشروع الأبرز في هذا السياق هو غرس أشجار الزيتون، حيث تم تخصيص 743 هكتار في جماعة بوحلو. كما شمل المشروع تجهيز الأراضي بنظام الري الهيدروفلاحي، حيث تم تجهيز حوالي 254 هكتار في مطماطة و28 هكتار في بوحلو. إضافة إلى ذلك، تم دعم سلاسل إنتاج النحل في جماعة بوحلو، بإنشاء حوالي 136 سلسلة إنتاج.

هذه التدخلات ساهمت في تحقيق تأثيرات إيجابية على السكان المستفيدين، من خلال تحسين مردودية الأنشطة الفلاحية وفتح فرص جديدة للاستثمار في زراعات ذات قيمة مضافة. هذه الزراعات البديلة ساعدت على توفير مناصب شغل جديدة وتحسين الدخل، مما قلل من الاعتماد على زراعة الحبوب التي تعاني من ضعف المردودية.

ورغم الآثار الإيجابية لهذه البرامج، فإن محدودية التدخلات والطابع التقليدي السائد في الممارسات الفلاحية حال دون استفادة الأسر بشكل كامل. مما أبقى الجماعتين بعيدتين عن تحقيق الطموحات المتعلقة بمحاربة الفقر والبطالة .فالفقر ما زال يلامس 9,7% من السكان في جماعة مطماطة و5,1% في جماعة بوحلو، بينما تبلغ نسبة البطالة حوالي 40,7% في بوحلو و30,4% في مطماطة (المندوبية السامية للتخطيط، 2024).

4. الأنشطة الفلاحية بجماعتي بوحلو ومطماطة بين تحديات الاستدامة وآليات التثمين

1.4. ضعف مردودية الأنشطة الفلاحية ينعكس سلبا على مستوى دخل الأسر

يعتمد غالبية سكان الجماعتين موضوع الدراسة بشكل رئيسي على الأنشطة الفلاحة المعاشية في نشاطهم الاقتصادي، والتي تشمل زراعة الحبوب والأشجار المثمرة (الزيتون) وتربية الماشية... وتمارس هذه الأنشطة بطرق تقليدية، ومن سماتها ضعف الإنتاجية والمردودية. وهذا الوضع يعكس مشكلة عميقة تتجلى أساسًا في تدني مستويات الدخل لدى غالبية الأسر، والتي تظل محدودة ولا تلبي احتياجاتها الأساسية. والمبيان رقم 01 يبين مستويات دخل الأسر بجماعتي بوحلو ومطماطة.

مبيان رقم 01: توزيع الدخل الشهري لأرباب الأسر بالمجال المدروس بالدرهم

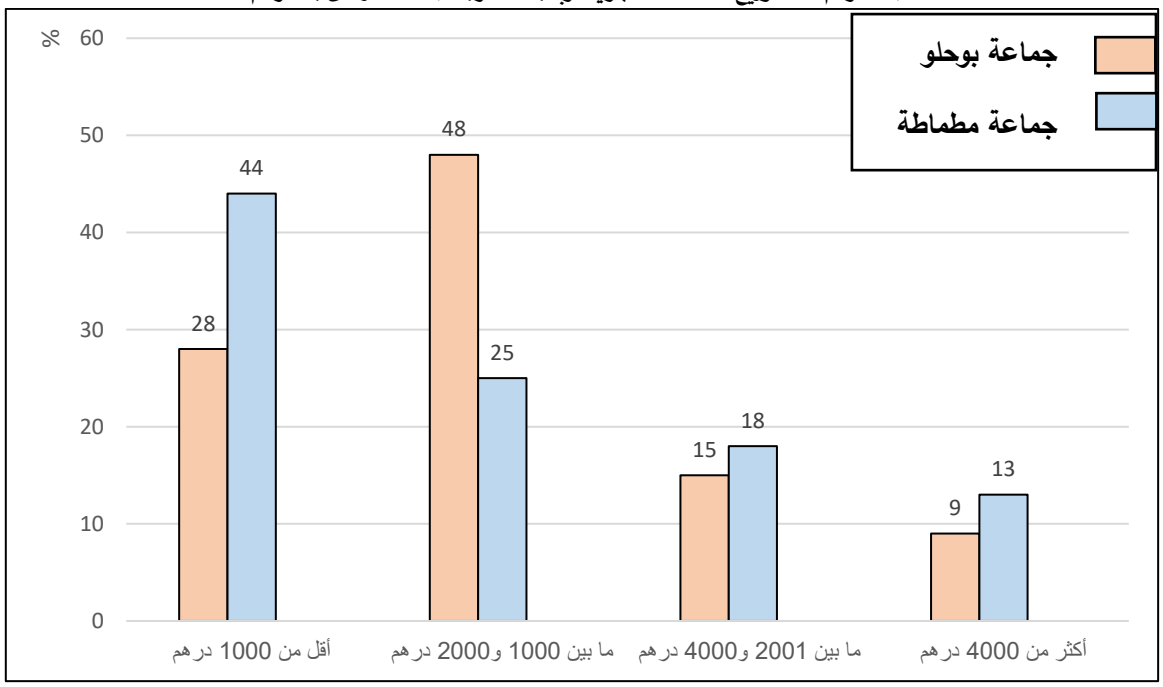

المصدر: نتائج العمل الميداني سنة 2024، بتصرف.

يتضح من خلال المبيان رقم 1، أن الوضعية الاقتصادية للأسر في جماعتي مطماطة وبوحلو تواجه تحديات كبيرة، حيث يظهر أن الدخل الشهري لغالبية الأسر لا يتعدى 2000 درهم، مما يعكس تدني مستوى العيش وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية. هذه الأسر تعتمد بشكل رئيسي على الأنشطة الفلاحية، إلا أن ضعف مردودية هذا القطاع يجعلها غير قادرة على تحقيق دخل مستدام، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرارها الاقتصادي.

إن الأنظمة الزراعية التقليدية تواجه تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والمناخية، وهو ما يجعل السكان في المناطق الريفية مثل مطماطة وبوحلو غير قادرين على تحسين مستوياتهم المعيشية بالاعتماد فقط على الأنشطة الفلاحية. فالزراعة التقليدية تعتمد على وسائل بدائية وتواجه مشاكل في استغلال الموارد المتاحة بفعالية (Clément,2016).

بالإضافة إلى ذلك، يشير (Lemire et al. 2015) إلى أن المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة تحتاج إلى تدخلات أكثر تطوراً، تتضمن استراتيجيات مبتكرة لتحسين الإنتاجية والاستدامة. فالبرامج التنموية الحالية، مثل مخطط المغرب الأخضر، رغم أنها قدمت بعض التحسينات في البنية الزراعية، إلا أنها لم تكن كافية لتغيير الوضع بشكل جذري، خاصة في المناطق التي تعاني من انخفاض مستويات التعليم والبنية التحتية، مما يؤدي إلى ضعف في استيعاب تلك البرامج بالشكل المطلوب.

من هنا، فإن الحل يكمن في تعزيز التدخلات التنموية من خلال تقديم دعم تقني وتكنولوجي أكبر للفلاحين، بالإضافة إلى تطوير أنشطة اقتصادية موازية لتحسين مستوى الدخل وضمان استدامته.

2.4. تعقد النظام العقاري وتشتت الملكية يعيق تحديث القطاع الفلاحي

تعقيد النظام العقاري وتشتت الملكية يمثلان تحديات رئيسية أمام تحديث القطاع الفلاحي بسايس الأعلى. وفقًا للإحصاءات الفلاحية لعام 1996، فإن حوالي 48% من الأراضي الفلاحية في جماعة مطماطة تدخل ضمن أملاك الدولة والجموع والأحباس، وهو ما يشكل

عقبة أمام تطور الاستثمار الفلاحي. هذا النوع من الملكية يعقد إجراءات الاستثمار ويحول دون استغلال الأراضي بفعالية في مشاريع فلاحية حديثة، ما يعيق الجهود المبذولة لمحاربة الفقر والبطالة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تشتت الحيازات العقارية إلى مزيد من التعقيد، حيث تمتلك الأسر أراضي متنافرة وغير متجاورة، مما يجعل استغلالها يتم بطرق تقليدية لا تسمح بتبني الزراعات العصرية. كما أن تقسيم الأراضي عبر الأجيال بسبب التوارث يجعل الحيازات أصغر فأصغر، مما يقلل من فاعليتها ويجعل استخدامها في الإنتاج الفلاحي العصري شبه مستحيل. في بعض الأحيان، يتم تجميد استغلال هذه الأراضي لأسباب قانونية أو أسرية، مما يحرم الأسر من استغلالها والانتفاع منها بشكل كامل.

هذه المشاكل العقارية لا تحول فقط دون استغلال الأراضي بطرق عصرية، بل أيضًا تحد من قدرة الفلاحين على الاستفادة من القروض البنكية، التي تعتبر ضرورية لإنشاء مقاولات فلاحية حديثة تعتمد على وسائل الإنتاج المتطورة، مما يعيق خلق دينامية جديدة للاستغلاليات الفلاحية (Benabdeljalil, 2003).

3.4. قلة المساحات المسقية معيق للتنمية الفلاحية بسايس الأعلى

رغم الخصائص الطبغرافية الملائمة للتجهيز الهيدروفلاحي بالجماعات الترابية المدروسة، والمتمثلة في انبساط نسبي للتضاريس، وتوفرها على موارد مائية مهمة ومتنوعة، تساعد على اعتماد السقي في الإنتاج الفلاحي، إلا أن المساحات المسقية تبقى جد ضعيفة، كما هو مبين في الجدول رقم 06، حيث من المعلوم أنها تتمركز أساسا على جنبات سد إدريس الأول والشريط المحاذي لواد إينون.

جدول رقم 06: توزيع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المسقية والبورية بالمجال المدروس ب (%)

الجماعة	المساحات البورية %	المساحات السقوية %
بوحلو	87	13
مطماطة	94	6

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة سنة 2024، بتصرف.

يتبين من خلال الجدول رقم 5، أن المساحات المسقية في المجال الترابي المدروس تشكل نسبة ضئيلة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تبلغ هذه النسبة 6% في جماعة مطماطة و13% في جماعة بوحلو. تعتبر هذه النسب ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة التي يمكن استغلالها لتوسيع هذه المساحات بشكل كبير.

تُستخدم هذه المساحات المسقية بشكل رئيسي لزراعة بعض المنتجات الفلاحية الموجهة للسوق الداخلي، مثل البطيخ الأحمر وبعض الخضروات كالبطاطس. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة الزراعية لا تزاولها جميع الأسر، بل تقتصر على من يملك الإمكانيات المادية الكافية للاستثمار في مثل هذه الزراعات.

4.4. غياب التنظيمات المهنية الفلاحية والأمية معرقل حقيقي في الاستثمار الفلاحي

مما لا شك فيه أن التنظيمات المهنية، وخاصة التعاونيات، أصبحت تشكل عنصراً أساسياً في السياسة التنموية ببلادنا، لا سيما في المجال الفلاحي. لقد اتجه العديد من الفلاحين إلى الانضمام إلى هذه التنظيمات، لأنها تمكنهم من الاستفادة من الدعم الحكومي وتعزز التعاون الجماعي في ممارسة الأنشطة الفلاحية، مما يسهم في زيادة المردودية والعائدات مقارنة مع العمل الفردي. ومع ذلك، يختلف الوعي بأهمية هذه التنظيمات من منطقة جغرافية إلى أخرى.

فيما يتعلق بالمجال الترابي لسايس الأعلى، يظهر إقبال ضعيف من السكان على تأسيس التعاونيات. فعلى سبيل المثال، تم تأسيس 15 تعاونية في جماعة بوحلو و23 تعاونية في جماعة مطماطة، معظمها ينشط في القطاع الفلاحي. ورغم هذا العدد، فإنه لا يعتبر كافياً لتطوير القطاع الفلاحي في المنطقة بالشكل المطلوب.

يعزى هذا ضعف انخراط الفلاحين في التعاونيات إلى انتشار الأمية بنسبة كبيرة بينهم، حيث تصل إلى 46,5% في جماعة بوحلو و44,1% في جماعة مطماطة. هذه النسبة المرتفعة من الأمية تساهم بشكل كبير في عدم إدراك الفلاحين لأهمية التعاونيات في تحسين الدخل وزيادة المردودية الفلاحية.

5.4. التقلبات المناخية وقلة التساقطات المطرية عنصر مؤثر في الإنتاجية الفلاحية

تشكل التقلبات المناخية عاملاً رئيسيًا يؤثر على الإنتاجية الفلاحية في المغرب عمومًا، وفي الجماعات الترابية لمنطقة سايس الأعلى بشكل خاص. يلاحظ أن معظم الأنشطة الفلاحية في هذه المناطق تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التساقطات المطرية، التي توفر الموارد المائية

الضرورية للأراضي البورية والمسقية. ووفقًا لدراسة (Benabderrazik et al. 2019)، تعتمد حوالي 85% من الأراضي الفلاحية المغربية على الأمطار، مما يجعل هذه الأنشطة الزراعية عرضة للتأثر المباشر بالتقلبات المناخية.

في السنوات الأخيرة، أدى تراجع التساقطات المطرية إلى تفاقم مشكلة انخفاض الإنتاجية الفلاحية، حيث أشار (Kadi, 2020) إلى أن المردودية الزراعية في المغرب أصبحت تعتمد بشكل كبير على كمية وتوقيت الأمطار. عندما تكون التساقطات وفيرة، تتحسن المردودية، ولكن في حال قلتها، كما هو الحال في هذا الموسم الفلاحي، تتدهور الإنتاجية بشكل ملحوظ. هذا الوضع دفع العديد من الفلاحين إلى ترك بعض الحيازات الزراعية دون استغلال لعدة سنوات بسبب غياب الأمطار وانعدام الجدوى الاقتصادية.

على الرغم من هذه التحديات، يشير إلى أن المعرفة الفلاحية التقليدية في المغرب قد تشكل رافعة للتكيف مع التغيرات المناخية . حيث تساهم هذه المعارف التقليدية في توفير حلول مبتكرة واستراتيجيات للتكيف مع الظروف المناخية القاسية، من خلال الاستفادة من الخبرات المتوارثة التي تساعد في تحسين إدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، تظل هذه الحلول محدودة في مواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها التغير المناخي على نطاق واسع (Karim Zaouaq, 2020).

5. نتائج الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. سنقوم بعرض النتائج المتعلقة بمساهمة الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية بجماعتي مطماطة وبوحلو، مع تسليط الضوء على التحديات التي تعيق استدامة هذه الأنشطة.

1.5. مساهمة الأنشطة الفلاحية في تحسين مستوى الدخل

أظهرت النتائج أن الأنشطة الفلاحية تساهم بشكل كبير في تحسين دخل الأسر القروية. وفقًا للبيانات الميدانية، يعتمد حوالي 66%من أرباب الأسر في جماعة مطماطة على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، بينما تبلغ هذه النسبة 42% في جماعة بوحلو. ورغم هذا الاعتماد الكبير على الزراعة، فإن المردودية الاقتصادية للقطاع الفلاحي تبقى ضعيفة، حيث أن معظم الأسر تحقق دخلاً يقل عن 2000 درهم شهريًا.

2.5. توزيع الأنشطة الفلاحية بين الزراعة وتربية الماشية

تبين أن زراعة الحبوب تحتل النسبة الأكبر من المساحات المزروعة، حيث تشكل حوالي 64% من إجمالي الأراضي الزراعية في جماعة مطماطة و 70% في جماعة بوحلو. كما أن تربية الماشية تمثل نشاطًا مكملًا للزراعة، حيث تم تسجيل أن 77% من سكان مطماطة و 79%من سكان بوحلو يعتمدون على تربية الأغنام والماعز كمصدر إضافي للدخل.

3.5. التحديات التي تواجه الأنشطة الفلاحية

أظهرت النتائج أن التحديات المناخية تشكل العائق الأكبر أمام استدامة الأنشطة الفلاحية في المنطقة. فقد أشار الفلاحون إلى أن **تراجع التساقطات المطرية وسنوات الجفاف** المتكررة يؤثران سلبًا على الإنتاج الزراعي، مما يدفع العديد من الأسر إلى ترك بعض الأراضي دون استغلال.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل **تعقد النظام العقاري** وتشتت الملكيات أحد العوائق الرئيسية أمام تحديث القطاع الفلاحي. تشير البيانات إلى أن **48%** من الأراضي الزراعية في جماعة مطماطة تعود ملكيتها إلى الدولة والأحباس، مما يحد من إمكانية استغلالها بشكل فعال.

4.5. ضعف التنظيم المهني للفلاحين

أشارت النتائج إلى أن ضعف انخراط الفلاحين في التعاونيات يعتبر تحديًا آخر يعيق تحسين مردودية الأنشطة الفلاحية. ففي جماعتي مطماطة وبوحلو، تم تأسيس عدد محدود من التعاونيات الفلاحية، وهو ما يحد من فرص الحصول على الدعم الحكومي والمساعدات الفنية لتحسين الإنتاج.

5.5. مردودية المساحات المسقية

تبين من الدراسة أن المساحات المسقية تشكل نسبة ضئيلة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تبلغ 6%في جماعة مطماطة و 13%في جماعة بوحلو. يعتمد الفلاحون بشكل كبير على الأمطار الموسمية، مما يعرضهم لتقلبات مناخية تؤثر على الإنتاجية.

6. مناقشة النتائج

1.6. تحليل مساهمة الأنشطة الفلاحية في التنمية القروية

من خلال النتائج المتحصل عليها، يمكن القول إن الأنشطة الفلاحية تلعب دورًا مهمًا في التنمية القروية بمنطقة سايس الأعلى، ولكن مردوديتها لا تزال محدودة بسبب عوامل عدة. يبرز اعتماد سكان الجماعتين على الزراعة التقليدية كعنصر أساسي للدخل، مما يوضح أن هناك ارتباطًا قويًا بين الأنشطة الفلاحية وتحسين مستوى معيشة الأسر. ومع ذلك، أظهرت النتائج أن هذه المساهمة تظل غير كافية لتحقيق تنمية مستدامة، وذلك بسبب ضعف مردودية الزراعة التقليدية وتشتت الملكيات العقارية. هنا، تتجلى أهمية تحديث الأساليب الفلاحية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة.

أعتقد أن أحد أهم التحديات التي تواجه الفلاحين هو التكيف مع التقلبات المناخية، والتي تشكل عائقًا مستمرًا أمام تحقيق الإنتاجية المرجوة. تظل الزراعة في هذه المناطق رهينة بالتغيرات المناخية، مما يجعل من الصعب الاعتماد على الزراعة كمصدر دخل مستدام. ومن هنا، أرى أن الحل الأمثل هو تعزيز تقنيات السقي المعتمدة على الموارد المائية المتاحة، مثل سد إدريس الأول، وزيادة المساحات المسقية لتحسين الإنتاجية الزراعية.

2.6. التحديات العقارية والتنظيم المهني

من الواضح أن تعقد النظام العقاري وتشتت الملكيات يمثلان تحديًا حقيقيًا أمام تطور القطاع الفلاحي. في هذا السياق، يمكن أن تعيق الإجراءات القانونية المتعلقة بتمليك الأراضي وتشتتها استغلال هذه الأراضي بشكل فعال. هنا يظهر دور الدولة في تبسيط المساطر القانونية والإدارية لتشجيع الفلاحين على استثمار أراضيهم بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن ضعف التنظيم المهني للفلاحين يعزز من عدم استدامة هذه الأنشطة. يشير ضعف الانخراط في التعاونيات إلى غياب الوعي بأهمية العمل الجماعي والاستفادة من الدعم الحكومي المتاح. أرى أن تحسين هذا الجانب يعتمد بشكل كبير على توفير برامج تدريبية للفلاحين لتوعيتهم بأهمية التعاونيات، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة مشاريع فلاحية جماعية، مما يسهم في رفع المردودية وزيادة الاستفادة من الموارد.

3.6. العلاقة بين النتائج والدراسات السابقة

من خلال مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة وجود نقاط تشابه فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في المناطق الريفية. على سبيل المثال، تشير دراسة Benabderrazik et al. (2019) إلى أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على إنتاجية الزراعة في المغرب، وهو ما يتوافق مع نتائج هذه الدراسة التي أكدت أن التقلبات المناخية تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق استدامة الأنشطة الفلاحية.

من جهة أخرى، تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه Akasbi (2011) حول ضرورة تحديث الزراعة وتحسين البنية التحتية الفلاحية في المناطق الريفية من أجل تحقيق تنمية مستدامة. إلا أنني أعتقد أن النهج المعتمد على المشاريع الكبيرة مثل مخطط المغرب الأخضر يجب أن يكون أكثر تكاملًا مع متطلبات الفلاحين الصغار، مما يضمن إشراكهم بشكل أكثر فعالية في هذه البرامج.

4.6. الحلول المقترحة

بالنظر إلى التحديات المذكورة، أرى أن الحلول يجب أن تتضمن عدة جوانب، أهمها:

- **تحسين تقنيات الإنتاج** :يجب إدخال تقنيات جديدة لتحسين إنتاجية الأراضي، سواء من خلال تحديث وسائل الري أو استغلال الأراضي بشكل أفضل عبر زراعة محاصيل أكثر ملاءمة للمناخ السائد.
- **تعزيز التنظيم المهني** :التعاونيات يجب أن تكون في قلب هذه التحولات. إن تحسين انخراط الفلاحين في هذه التنظيمات سيمكنهم من تحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم بشكل مستدام.
- **إصلاحات عقارية** :تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بتمليك الأراضي وتوحيدها سيسهم في تحسين استغلال هذه الموارد، ويساعد الفلاحين على استثمار أراضيهم بطريقة أكثر إنتاجية.

الخلاصة

في ضوء المناقشة السابقة، يمكن القول إن تطوير القطاع الفلاحي في منطقة سايس الأعلى يعتمد بشكل كبير على تبني سياسات تدعم الفلاحين الصغار من خلال تقديم حلول ملموسة للتحديات التي تواجههم، سواء كانت مرتبطة بالمناخ أو بالملكيات العقارية. إن تحديث الزراعة وتعزيز التعاونيات الفلاحية يمكن أن يسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية القروية المستدامة، وهذا ما يجب أن تركز عليه السياسات المستقبلية.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة، يتضح أن المجال الترابي لسايس الأعلى يتمتع بمجموعة من الخصائص الطبيعية الاستثنائية التي تجعل من القطاع الفلاحي ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي. يتميز هذا المجال بانبساط تضاريسه، ووجود مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن توفر الموارد المائية والتربة الغنية. هذه المزايا تجعل النشاط الفلاحي، وخاصة زراعة الحبوب، تربية الماشية، وزراعة الأشجار المثمرة، من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها السكان المحليون لتلبية احتياجاتهم اليومية.

ورغم هذه الموارد، لا يزال القطاع الفلاحي في المنطقة يعاني من ضعف في مساهمته في التنمية القروية. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها أنماط الاستغلال التقليدية التي يعتمد عليها الفلاحون، حيث تتركز أنشطتهم على مزروعات ذات مردودية ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب التقلبات المناخية، مثل توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات، دوراً سلبياً في التأثير على الإنتاجية الفلاحية، مما يؤدي إلى تراجع عام في المردودية الاقتصادية للقطاع.

بناءً على هذه المعطيات، يصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات جديدة تركز على تحسين الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية. وفي هذا الإطار، نقدم التوصيات التالية:

- عصرنة القطاع الفلاحي :من خلال إدخال تقنيات زراعية حديثة وتقديم دعم مادي مباشر للفلاحين لتحسين الإنتاجية وزيادة فرص العمل في المنطقة.
- إنشاء مراكز إرشاد فلاحية :لتقديم التوجيه والدعم التقني للفلاحين، وتشجيعهم على اعتماد أساليب الزراعة العصرية والتقنيات المبتكرة التي تساهم في تحسين الإنتاجية.
- توفير الموارد الزراعية الأساسية :مثل الأسمدة والبذور المختارة بكميات كافية وأسعار مدروسة، لضمان زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تنمية أنشطة مدرة للدخل :عبر إنشاء مراكز للتكوين المهني تهدف إلى تعزيز مهارات الشباب في المجالات الزراعية، بما يمكنهم من المشاركة الفعالة في تطوير القطاع.
- تبسيط المساطر الإدارية :المرتبطة بتمليك الأراضي، لتمكين الفلاحين من تنفيذ مشاريع زراعية محلية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.
- تسهيل منح القروض للفلاحين الصغار :لتشجيعهم على الاستثمار في الزراعة الحديثة ورفع قدراتهم الإنتاجية.
- تأطير وتكوين الساكنة :من خلال تعزيز الوعي بأهمية إنشاء التعاونيات الفلاحية وتأهيل الفلاحين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تحسين وضعهم المعيشي.
- إحداث استراتيجيات تنموية جديدة :تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وتضع العنصر البشري في صميم عملية التنمية، مع التركيز على تحسين ظروف عيش السكان وتعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد المحلي.

البيبليوغرافية:

- مهدان، أ. (2014). مساهمة وزارة الفلاحة في تنمية المناطق الريفية. في أيت حمزة، م.، علاش، ص.، و بوضيلب، ح. (تنسيق)، الريف وإشكالية التنمية (ص. 239-249). منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق. مطبعة.Station & Media Group
- جنان، ل. (2021). الجغرافية القروية من المقاربة الكلاسيكية إلى النظرة المعاصرة. الطبعة الأولى. مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية.
- قيزاني، م. (2020). التقسيم الترابي والمراكز التاريخية: تغير المقاييس. دراسة حالة مدينة القيروان العتيقة. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، 4(1)، 12-25. منشورات المركز الديموقراطي العربي.
- وثائق المندوبية السامية للتخطيط، تازة .2024.

- وثائق الجماعات الترابية مطماطة، بوحلو، أولاد عياد، وعين لكدح.
- Akasbi, N. (2011). Le plan Maroc vert : une analyse critique en question d'économie. Éditions ALAMARIF ALJADIDA.
- Benabdeljalil, H. (2003). Le morcellement des terres agricoles au Maroc : enjeux et perspectives. Éditions L'Harmattan.
- Benabderrazik, A., El Khattabi, M., & Hakam, A. (2019). L'agriculture pluviale et les défis du changement climatique au Maroc. Revue Marocaine d'Agronomie, 45(2), 123-137.
- Clément, G. (2016). Systèmes agricoles traditionnels et adaptation au changement climatique. Presses Universitaires de Rennes.
- Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE). (2016). Le développement du monde rural : défis et perspectives. Station & Media Group.
- Kadi, M. (2020). Changements climatiques et impacts sur les rendements agricoles au Maroc. Éditions Universitaires, Casablanca.
- Leveau, P., Vernet, J. L., & Miller, R. (2017). L'agriculture dans les régions semi-arides : Adaptation et résilience. Éditions de l'INRA.
- Lemire, P., Dupont, J., & Bernard, M. (2015). Développement rural et modernisation agricole : Stratégies pour un avenir durable. Éditions Agri-Science.
- Zaouaq, K. (2020). Les savoirs traditionnels au Maroc : un levier d'adaptation aux changements climatiques en agriculture. Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED), 3(3), 45-67.